

مركز دراسات الشرق الأوسط المتقدمة  
كلية العلوم الاجتماعية / جامعة لوند

## لمحة إقليمية: الانتخابات البرلمانية الأردنية

كتبها Adam Almqvist زمالة ما بعد الدكتوراه في مركز دراسات الشرق الأوسط جامعة لوند.

نُشرت في الخامس من نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٢٤



يتناول هذا التقرير الإقليمي انتخابات البرلمان الأردني لعام ٢٠٢٤، وما يترتب عليها من نتائج سياسية، وكيف تأثرت هذه الانتخابات بالحرب على غزة.

بداية هذا الخريف، في العاشر من سبتمبر، شارك حوالي ١.٥ مليون أردني (٣١% من الناخبين المؤهلين) في التصويت لاختيار البرلمان العشرين للبلاد. وكان الفائز الأكبر في الانتخابات هو الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين الأردنية، حزب "جبهة العمل الإسلامي (IAF)"، حيث حققت مكاسب كبيرة بفوزها بـ ٣١ مقعداً من أصل ١٣٨. ورغم الرياح المعاكسة للإسلاميين، سيظل البرلمان مُسيطرًا عليه من قبل أعضاء العشائر، الوسطيين، والمؤيدين للحكومة. خلف هذه النتيجة الانتخابية توجد مناورة سياسية مُعقدة من قبل النظام، وتأثير الحرب المُجاورة في غزة، وتدهور الاقتصاد الوطني.

## ما دور البرلمان في السياسة الأردنية؟

الانتخابات في الأنظمة الاستبدادية مثل الأردن تختلف عن الانتخابات في البلدان الديمقراطية أو "الأنظمة الهجينة" مثل تركيا أو المجر، حيث تُصنّف منظمة "فريدوم هاوس" الأردن بأنه بلد غير حرّ. فبينما يتمّ انتخاب أعضاء البرلمان في انتخابات حرّة نسبياً وإن كانت غير نزيهة، فإن سلطة البرلمان محدودة بمجرد تنصيبه. حيث يعين الملك عبد الله الثاني، رئيس الوزراء، الذي يُشكّل الحكومة، ويملك الملك أيضاً صلاحية حلّ البرلمان في أيّ وقت وغالباً ما يقوم بذلك. ورغم محدودية سلطة البرلمان، هناك أسباب عديدة تلفت الانتباه لنتائج الانتخابات الأخيرة. فهي لا تقدم فقط لمحة نادرة عن الرأي العام، بل يمكن للمجموعات المعارضة، مثل جبهة العمل الإسلامي، استخدام البرلمان كنقطة انطلاق للدفع نحو المزيد من المنافسة السياسية في المستقبل.

## لماذا نجح الإسلاميون؟

توقّع المحلّلون الأردنيون تقييم تأثير الإصلاحات الانتخابية التي تمّ إدخالها في عام ٢٠٢٢، بناءً على توصيات "اللجنة الملكية لتحديث النظام السياسي" التي أطلقها الملك عبد الله الثاني. ولكن ولمدة عقود قام النظام الأردني بتصميم النظام الانتخابي لتقديم نتائج سياسية تناسبه، ولم تكن إصلاحات ٢٠٢٢ استثناءً. بشكل عام تعالج الإصلاحات تحديين داخليين يواجهان النظام.

أولاً، تهدف الإصلاحات الانتخابية إلى تفويض هيمنة العشائر على البرلمان، والتي تسيطر على النقاشات السياسية، مما يُعرّض غالباً أجندة الملك للإصلاح الاقتصادي للخطر. فعلى سبيل المثال، في النظام الانتخابي الجديد، يصوّت الناخبون مرتين—الأولى في قائمة محلية حيث يسيطر عادةً مرشحو العشائر، والثانية في قائمة وطنية تتنافس فيها الأحزاب السياسية ذات المنصات الأيديولوجية. ومن المفترض أن تكون القائمة الوطنية لصالح الأحزاب السياسية على حساب العشائر ذات الروابط المحلية. والفكرة هي زيادة نسبة المرشحين المُنتخبين من القائمة الوطنية في الانتخابات المُقبلة.

ثانياً، صُمّمت الإصلاحات الانتخابية للحدّ من تأثير القوة المعارضة الوحيدة المُنظمة جيداً في البلاد والتمثّلة بحزب الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي. كبح جماح جبهة العمل الإسلامي لا يؤدي إلى تحييد مُنافس سياسي قويّ للنظام فحسب؛ بل إنّ جبهة العمل الإسلامي القوية، بفضل برنامجها المحافظ محلياً والراديكالي جيوسياسياً، تُخاطر بعرقلة الأجنداث السياسية للنظام. وعلى هذا فإن الإصلاح الانتخابي يُقلّل من الحواجز التي تحول دون دخول الأحزاب الأصغر حجماً التي تتنافس مع جبهة العمل الإسلامي في حين يُزيل العقبات أمام المرشحين الشباب والإناث الذين يمكنهم تعطيل الحزب المحافظ الذي يُهيمن عليه الرجال.

ومع ذلك، وبالنظر إلى نجاح الإسلاميين الانتخابي، يبدو أن جهود تقليل سيطرة العشائر على البرلمان قد طغت على الجهود المبذولة لإضعاف الإسلاميين. فعلى سبيل المثال، استفادت الجبهة من القائمة الوطنية، حيث فازت بـ ١٨ مقعداً من أصل ٤١ مقعداً في القائمة. حتى قبل الانتخابات، قد تكون السلطات قد شعرت بأنّ الجبهة

الإسلامية كانت ستكسب. ففي حزيران يونيو، بعث الحزب برسالة إلى رئيس الوزراء بشر الخصاونة يشكو فيها من "مضايقات انتخابية" من قبل الأجهزة الأمنية ضد مرشحي الحزب وأنصاره.

## كيف تأثرت الانتخابات الأردنية بالحرب على غزة؟

لم يكن الإصلاح الانتخابي هو السبب الوحيد لنجاح الجبهة الإسلامية، فقد لعبت الحرب على غزة أيضاً دوراً في ذلك. فقد شهدت الأردن غضباً شعبياً كبيراً كردة فعل على العنف الإسرائيلي في غزة، مما استفادت منه الجبهة الإسلامية التي تدعم حماس وتدعو أيضاً إلى إنهاء معاهدة السلام الأردنية المُبرمة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٤. هذا الموقف المُتشدد للجبهة يتماشى مع جزء كبير من الأردنيين، والذي ينتمي العديد منهم إلى عائلات فلسطينية تم تهجيرها من فلسطين منذ عام ١٩٤٨.

يسمح الموقف الجيوسياسي الراديكالي للجبهة بأن تتأى بنفسها عن السياسة التقليدية المُتبعة في الأردن، والتي يجسدها الملك عبد الله سياسياً بالحفاظ على علاقات ودية مع الغرب، في حين يدعم القضية الفلسطينية خطابياً. على سبيل المثال، من جهة، حافظت الأردن على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بل وأسقطت صواريخ إيرانية كانت مُتجهة نحو إسرائيل خلال الهجوم الانتقامي لإيران في نيسان أبريل. ومن جهة أخرى، دعا الملك رئيس الوزراء الجديد، جعفر حسن، إلى "تعبئة كل الجهود لدعم صمود إخواننا الفلسطينيين" و"وقف الهجمات والانتهاكات الفادحة للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي".

بعض المعلقين السياسيين يتكهنون بأن مكاسب الجبهة الإسلامية قد تكون، إن لم تُشجع، على الأقل سمحت بها الحكومة كجزء من محاولة لتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة والغرب بأن دعم العنف المُفرط لإسرائيل في غزة لن يؤدي إلا إلى تقوية القوى السياسية الإسلامية في المنطقة.

وأخيراً، ينبغي لنا ملاحظة أن الانتخابات البرلمانية، إلى جانب الإصلاح الانتخابي والحرب على غزة، كانت مشوبة بضعف حماس الأردنيين للعملية السياسية. نسبة إقبال الناخبين البالغة ٣١% تعتبر مرتفعة نسبياً بفضل المشاركة العالية في المناطق العشائرية حيث يُحشد المواطنون لدعم مُرشح عشيرتهم. ففي المناطق غير العشائرية مثل عمان والزرقاء، يبلغ معدل المشاركة حوالي ١٠%. هذا كله يرجع إلى تدهور الاقتصاد الأردني وعجز البرلمان عن تقديم أي تخفيف بشأن إجراءات التقشف الاقتصادي والفقر الذي تفرضه مؤسسة النقد الدولي والنظام - سواء من خلال إلغاء الدعم، أو رفع الضرائب، أو زيادة تكاليف المعيشة - مما بدوره أدى إلى تشاؤم الأردنيين تجاه العملية البرلمانية.

ترجمته إلى العربية Rafah Barhoum، خبيرة التدريب اللغوي والترجمة في مركز دراسات الشرق الأوسط المتقدمة جامعة لوند.